شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، وإستحداث أدوات مالية جديدة، وإنفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبوقة، و تتناول الدراسة الحالية أثر تطبيق الوسائل التكنولوجية المستحدثة على كفاءة الأداء المالى ، وذلك بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري ، من خلال تحليل مقارن بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص ، خلال الفترة ما بين عامي 1999م حتى عام 2013م ، حيث تناولت الدراسة التطبيقات التكنولوجية للوحدات المصرفية ، والتي تنعكس على الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء بجانب تطوير ممارسات العمل المصرفي ذاته ، لتحديد أثر تلك التطبيقات التكنولوجية على الأداء المالى للوحدات المصرفية لكل من بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص إعتماداً على الإستثمارات و معدل العائد على ألاصول و معدل العائد على حق الملكية ، وقد خلص الباحث إلى تباين كل من نسب الإستثمار فى الوسائل التكنولوجية المستحدثة و عوائد الخدمات المصرفية المقدمة من تلك الوسائل بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص ، و قد كان لادخال تلك الوسائل اثر ايجابى على الاداء المالى لبنوك القطاعين ، أما عن اتجاهات المديرين و العملاء نحو تلك الخدمات وكذلك معوقات إستخدام تلك الوسائل فهي تتباين فيما بينهما.